مراجعة لموضوع الاستصحاب

أبو أوس إبراهيم الشمسان
الأستاذ في قسم اللغة العربية
كلية الآداب-جامعة الملك سعود

قرأت البحث الذي كتبته الأخت الزميلة/ سعاد سيد أحمد علي، وعنوانه **استصحاب الأصل** في **الخطاب النحوي وتداعياته** في **مسائل الخلاف**، في العدد الرابع من ا لمد الأول سنة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م. وهو جهد مشكور في مراجعة الأصول النحوية. وقد اعتمدت في دراستها كما ذكرت على مفهوم الخطاب عند الفرنسي **ميشيل فوكو**. ولو لم تقل ذلك ما أدركنا ذلك من البحث نفسه، وكنت أود لو أ ا عالجت المسألة منطلقة من النحو نفسه دون أن تجتلب له مفاهيم من خارج سياقه التاريخي والثقافي.

ويذكرني هذا البحث ببعض من الكتابات التي استهدفت النحو العربي بالنقد اعتمادا على قراءات متعجلة، وقد عرض لها عبدالوارث مبروك سعيد في كتابه (في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية). جاء في كتابه ما نصه: "من الشائع ترديد هذه التهم –الجزئية في التفكير والتأثر باليونان ونحوها- في الكتابات الأولى للباحثين، خاصة أولئك المتخرجين من جامعات الغرب، ولكن لا يلبث بعضهم ممن قدر له النضج العلمي في مجال تخصصه أن تعتدل لهجته، بل يعلن في اعتزاز تقديره لعلمائنا ومفكرينا الإسلاميين بعد التعمق في مؤلفا م واكتشاف عبقريتهم"(١). ولست أدري ما الداعي إلى نقد النحو كله وهي تريد بحث موضوع جزئي وهو **استصحاب الأصل** وهو وإن يكن معتبرا في الاستدلال فهو دليل ضعيف، ولكن الحاجة قد تدعو إليه. كأن الباحثة بعملها هذا من هدم بيتا كاملاً حين أراد أن يقتلع منه نافذة.

---

(١) عبدالوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية (ط١، دار القلم للنشر والتوزيع/ الكويت، ١٩٨٥م) ص١٩١، ح٣٦١.

أما لغة البحث فهي غامضة يعسر على مثلي تبين المعنى إلا بعد جهد جهيد ومعـاودة قراءة، واستعانة بما أعرفه عن موضوع الجملة من أفكار، وهذه المعاناة نفسها أجدها عنـد قراءتي ما يكتبه بعض الباحثين المحدثين الذين جعلوا من الغموض سمة لكتابـا م وطـرزوا كتابا م بمصطلحات أو بتراكيب غيرها أسهل منها وأولى، وقد نتلمس لهؤلاء العـذر؛ لأن طائفة منهم لا تحسن التعبير عن مقاصدها إلا بالجمل الصعبة التي تأتي غامضة، أما الباحثون في القضايا العلمية والنحوية منها خاصة فإ م غير معذورين إن هم تشبهوا ـم وسـلكوا سلوكهم؛ لأن للبحث العلمي أدواته الصحيحة التي منها اللغة الواضحة. والناس تشتكي من غموض النحو وصعوبته فكيف إن جئنا نصوغ أبحاثنا فيه بلغة غامضة. ولسنا بحاجة الآن أن نمثل للغموض في لغة الباحثة؛ لأن القارئ سيدرك هذا من النصوص التي سنذكرها لمناقشتها.

وسنقف مع الباحثة بعض الوقفات:

الوقفة الأولى، تقول الباحثة:

> **"والمتتبع لتاريخ النحو العربي وخطابه المعرفي يجد أن مجموعة القواعد اللغوية قد تشكلت من مجموع ما قيل عن اللغة من مقولات نظرية ومبادئ تصنيفية يمكـن أن توصف بأ ا تشكيلات خطابية لا تعدو أن تكون هي بدورها وقـائع خطـاب وجزءًا من مفرداته. فتلك التشكيلات نفسها ما هي إلا وليدة لأصول هي بدورها خطابات متوارية تحرك الخطابات الظاهرة"[1].**

لا نعلم على وجه اليقين مراد الباحثة من القواعد اللغوية، فقد تقصد ا الأحكـام الصوتية والصرفية والنحوية التي هي نظام اللغة، فيصيب من التزم ا، ويخطئ من خالفهـا. وقد تقصد ما هو أعم من ذلك فيشمل علل الأحكام والاستدلال لها. وأيا كان مرادها فإن القواعد حسب المعنى الأول المتعلق بالصحة والخطأ في الأداء اللغوي هي قواعد مؤسسة على استقراء لغوي وعلى وصف للظواهر اللغوية. ولولا هذا مـا اختلفـت بعـض الأحكـام لاختلاف اللهجات العربية. أما التعليل والاستدلال فهو عمل عقلي ليس ملكًا لعالـم دون علم. ولا جدال في أنه مقولات نظرية ولكنها منطلقة من التأمل في اللغة ونظامها.

الوقفة الثانية، تقول الباحثة عن المقولات النظرية:

> **"وهذه المقولات النظرية أو التشكلات الخطابية تطرح بدورها عددا مـن**

(١) سعاد علي، استصحاب الأصل، ٩٦.

الأسئلة حول مشروعيتها، وربما كان على رأس قائمة الأسئلة هل تلك المقولات وهم أو حقيقة؟

فما انفك الباحثون يرون أن أنواع الاستدلال المعتمدة في الخطاب النحوي قامت على منظومة معرفية لم تكن بالضرورة واقعية؛ إذ لم تكن اللغة وحدها هي مجال حقلها التوثيقي. بل هي في حقيقتها مقولات عقلية مجردة ترجع إلى المناخ الفكري العام وتأثيره في الذات المؤسسة للخطاب. وهذه المقولات مرتبطة فيما بينها بمجموعة من العلاقات أريد إحالتها إلى فعل مؤسس، فليس الخطاب لدى هؤلاء تجليا للغة بقدر ما هو مظهر لتجليات الذات المؤسسة"(١).

ما أفهمه، وقد أكون مخطئًا في فهمي، أن الباحثة تشكك في مشروعية المقولات النحوية، وتشكك في اعتمادها على اللغة فهي تراها مجتلبة من خارجها وهي تشكك في صحة ما أسس عليها، بل بلغ الأمر أن تسأل: أوهم تلك المقولات أم حقيقة؟ وأيدت كلامها بما نسبته للباحثين من رأي في أنواع الاستدلال، ولا أظنها استقرت كل ما قيل في هذا ولا هي قالت إن بعض الباحثين يرون ذلك. والحق أنه إن لم تكن اللغة وحدها هي المجال التوثيقي فليس ذلك بمخرج تلك المقولات إلى حيز الوهم، ولا يمكن تصورها عقلية مجردة بمعزل عن ميدان درسها. وأحالت في الحاشية إلى كتاب للدكتور الراجحي، وهي بذلك قد توهم القارئ أنه من الباحثين الذين أشارت إليهم. والحق أنه كتب كتابه لمناقشة ما وجه إلى النحو العربي من نقد أنه متأثر بالمنطق الأرسطي، وانتهى الباحث إلى نتائج مهمة، منها أن النحو كان صورة صحيحة للمناخ الفكري العام في الحياة الإسلامية وقد زوده هذا المناخ بالاتجاه (النقلي) الذي أفضى إلى منهج (وصفي) واضح، وزوده أيضا بالاتجاه (العقلي). ومنها أن من الخطأ تصور العرب في عزلة عن غيرهم ومن الخطأ تصويرهم نقلة لا فضل لهم إلا النقل(٢).

ومن الباحثين الذين أولوا هذه المسألة اهتمامهم علي أبو المكارم الذي سجل أربع حقائق: الأولى أن النحو العربي لم يتأثر بالمؤثرات الإغريقية وحدها بل تأثر بغيرها أيضا؛ ولكن تأثير سوى الفكر الإغريقي لم يمس مناهج التفكير النحوي إذ كان في نطاق

---

(١) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص ٩٦-٩٧.

(٢) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج (دار نشر الثقافة/ الاسكندرية، ١٩٧٧م) ص١٦١.

الجزئيات. والثانية أن تأثر الأصول النحوية بمؤثرات غير عربية جاء متأخرا؛ فالبحث النحوي في جوهره إسلامي المنهج. والثالثة أن غفلة النحاة عن خصائص المنهج الإسلامي وخلطهم ما هو إسلامي بما هو إغريقي مكن ما ليس إسلاميا من الاستقرار. والرابعة أن التحليل التاريخي كشف عن أصالة المناهج النحوية في فترة وتأثرها بعد بأجنبي لاحقًا؛ ولكنه لم يحدد موقفًا من صلاحية أي من المنهجين. ولذلك لابد من تحليل سلامة المناهج النحوية للكشف عن تلك الصلاحية(١).

الوقفة الثالثة، تقول الباحثة:

> **"والناظر إلى الخطاب النحوي في بدايات تشكله حين بدأ النحاة في تنظيم مجموع القواعد داخل ممارسة الخطاب نفسه، يجد ما يدل على التحول الذي أصاب المفاهيم، حيث لم يسمح لتلك الممارسات اللغوية المنفلتة الآتية من عمق التاريخ بالظهور، ناهيك عن الهيمنة. ويعني هذا التحول أن النحو قد بدأ باكرا ينشئ ميدان معياريته، وكل عبارة لا تساير تلك المعايير لابد من إلغاء حضورها. ففصاحة الذات المتكلمة ونقاء عروبتها لم تشفع لها، بل يتوجب عليها أن تراعي فكرة (الأصل) أي أصل القاعدة في الخطاب وليس في اللغة".**

في هذه الفقرة من الإنشاء ما أفسد القضية العلمية، إذ الزعم بأن الممارسات المنفلتة حجبت زعم لا دليل عليه، نعم لم تستخلص أحكام النحو من كل ما تكلم به العرب؛ لأ م كان لهم لغة مشتركة ولهجات تختلف في قر ا وبعدها عن هذه اللغة المشتركة. ومن الحكمة أن تقوم قواعدهم على لغة مشتركة عززها نزول القرآن ا وإنشاد الشعر العربي ا. والحق أنه لولا هذه (الممارسات المنفلتة) لما كثر اختلاف النحويين ولما زخرت كتبهم بالشواهد وهي شواهد على غير المطّرد؛ إذ المطرد لا يحتاج إلى شواهد.

أما المعيارية فليست عيبا بل هي فضيلة توصف لأي نظام فالأنظمة إنما ـدف إلى ضبط الأداء، والمتكلم شاء أم أبي يحمل في ذهنه تلك المعيارية وهي التي تجنبه الخطأ بل تجعل منه مرشدا، والفرق بين النحوي وغيره أن النحوي وضع المصطلحات، أما إداك الخطأ وتصحيحه فهو أمر سبق وضع النحو ولعله كان ملازما للإنسان دائما، والتصحيح معتمد على الحس اللغوي، وشاهد ذلك ما روي عن الرسول ﷺ أنه قال حين سمع من أخطأ:

(١) علي أبوالمكارم، تقويم الفكر النحوي (دار الثقافة/ بيروت) ص١٤٣-١٤٥.

أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل، أفعاد الرسول في ذلك إلى أصل القاعدة أم عاد إلى الأصل في اللغة، ومثل ذلك ما نقل عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه كتب إلى عامله الذي أخطأ كاتبه: أن قنع كاتبك سوطًا، أفعاد إلى أصل القاعدة أم أصل اللغة. وليس متصورا أن يكون للقاعدة أصل منفك عن أصل اللغة، إذن العودة إلى أصل القاعدة في اللغة. ولولا هذه المعيارية لما تمكن الطفل من اكتساب لغة أهله التي يخطئ فيها ويصلح خطأه أو يصلح له فيتقن بعد ذلك.

الوقفة الرابعة، تحاول الباحثة التدليل على ما ساقته في العبارة السابقة من تسلط الخطاب النحوي واستبعاد ما يخالفه من كلام وإن يكن لفصيح عربي بما جرى بين الحضرمي والفرزدق، تقول:

> **"ونستدعي إلى الأذهان احتدام جدلية القاعدة والنص أو الخطاب واللغة بين عبدالله بن أبي إسحق [إسحاق] الحضرمي والفرزدق؛ حيث لم يشأ الأخير أن يخضع قوله للمقاييس المعيارية الانتقائية للخطاب النحوي متبعا بذلك سلوكًا استعلائيا. الأمر الذي حدا بالحضرمي المتشبث بصرامة المنهج العلمي أن يكثف من اعتراضه على ذلك المنهج غير النظامي، دون أن يقحم ذاته في عناء التأويل والبحث عن الدلالات المتوارية للنص لمعرفة قصدية الذات المتكلمة، تلك الذات المنغمسة –في منظور الحضرمي- في ممارسات ومفاهيم عقيمة لم تعد مقبولة، بل تمّ ترحيلها إلى ميدان التاريخ. وحين انحدر الجدل بينهما من السجال إلى السباب، انحاز الحضرمي انحيازا كاملاً للخطاب. ملغيا الذات المتكلمة حتى لا تكون هي صاحبة الحلّ والعقد. وإلغاء الذات المتكلمة يعني انفصال الخطاب وهيمنته على الحقل التوثيقي أي اللغة نفسها"(١).**

ما الذي نفهمه من النص؟ نفهم:

١)أن الفرزدق حين خطّأه الحضرمي أبى الانقياد لسلطان القواعد، واستعلى على ذلك.

٢)أن هذه القواعد معيارية انتقائية.

٣)أن الحضرمي لم يكلف نفسه عناء البحث في علة مخالفة الفرزدق للقاعدة، ولا البحث في مقصده؛ لأن الفرزدق ينتمي إلى قبيلة والحضرمي مولًى يرفض مفاهيم القبيلة،

(١) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص٩٧-٩٨.

ولذلك وجد أن سلاح القاعدة أجدى عليه.

٤)أن ما فعله الحضرمي من انتصار للقواعد جعل النحو متسلطًا على اللغة مهيمنًا عليها.

أما القضية الأولى وهي خطأ الفرزدق فيثير مسألة مهمة اختلف فيها علماء العربية وهي أيخطئ العربي أم هو مسلّم من الخطأ؟ وقد ذكر عبدالفتاح سليم في كتابه (المعيار في التخطئة والتصويب) أمثلة من مواقف الفريقين[1]. والحق أن هناك فرقًا بين اللغة بصفتها نظاما مشتركًا وبين الاستعمال الفردي الذي قد يناله الخطأ لسبب أو آخر، والشاعر الذي يهمه المعنى قد يغفل عن المبنى وقد يضطره الشعر إلى المخالفة[2]، ومهما يكن من أمر فأحكام اللغة تؤخذ من الاستعمال الجمعي لا الفردي، وليس من المقبول أن يشهد للمخالف بالصواب لأنه ينتمي إلى قبيلة عربية. وليس من الصواب أن يشهد له بالصواب لأن له مقاصد خاصة من مخالفته هذه. لا مشكلة في تفسير المخالفات ومعرفة أسبابها ودوافعها كأي مخالفات في مظاهر الحياة كلها، ولكنها تظل آخر الأمر مخالفة لا يحسن حمل الناس عليها. يقول علي أبوالمكارم عن قبول بعض النحويين للنصوص المخالفة: "وأما النصوص المخالفة للقواعد فإنهم في قبولهم لها، أو بتعبير أقرب إلى الدقة، في إقرارهم لصحتها، كانوا مدفوعين بظروف كثيرة، من أهمها ما أحاط بالحياة الاجتماعية من علاقات عنصرية، وما نشأ عن هذه العلاقات من آثار فكرية، وما نتج عن هذه الآثار من التعصب للعرب جنسا، ولشعرائهم وأدبائهم بصورة خاصة، وما انبثق عن هذا التعصب من نفي الجهل عنهم والخطأ منهم، وما تبع ذلك من الاحتجاج لصحة شعرهم وإقرار كل إنتاجهم، دون تفرقة بين ما يوافق المعروف من القواعد وما يخالفه من النصوص، وهذا أبوعمرو بن العلاء يصرح بوضوح قاطع: والله لو أخطأ الملوك لصوبنا أخطاءهم"[3].

---

(١) عبدالفتاح سليم، المعيار في التخطئة والتصويب (ط١، دار المعارف/ القاهرة، ١٩٩١م) ص٢٨-٤١.

(٢) يمكن مراجعة الدراسة التطبيقية الرائعة التي تكشف عن أثر القافية والوزن العروضي في بناء الجملة الشعرية، وذلك في كتاب (الجملة في الشعر العربي) لمحمد حماسة عبداللطيف، نشرته مكتبة الخانجي في القاهرة سنة ١٩٩٠م.

(٣) علي أبوالمكارم، أصول التفكير النحوي (الجامعة الليبية، دار القلم/ بيروت، ١٩٧٣م) ص٢٥٦. وقد يعني قول أبي العلاء لو أخطأ الملوك لبينا خطأهم وأصلحناه؛ لأن الخطأ خطأ كائنا من كان صاحبه.

أما القضية الثانية، وهي معيارية القواعد وانتقائيتها، فموضوع سبق الكلام عليه بما يكفي.

أما القضية الثالثة فهي مستندة إلى دعوى أن المخالفة لها أسبابها وعللها، وأن على النحوي أن يلتمس التأويل وأن يبين علة المخالفة. والحق أن بيان أسباب المخالفة وعللها أمر مهم وقد يفسر جوانب مختلفة ولكن ذلك لا يخرجه من دائرة المخالفة ولا يعطيه مشروعية أن يحمل غيره عليه، وليس من مهمة النحوي أن يتلمس للمخالفين الأعذار ويتأول كلامهم بما يدفع اللوم عنهم لأنه موكول بأمر أهم من ذلك وهو النظام الذي يحفظ على اللغة سلامتها من المخالفات الفردية وإن يكن لتلك المخالفات ما يسوغها من الأغراض. ولعل غير النحوي من مهتم بالنقد أو الدرس الأسلوبي يجد في المخالفة ما يخدم غرض درسه. إن قبول المخالفات الفردية أو محاولة تأويلها يلغي الحاجة إلى النحو.

أما القضية الرابعة ففي النحو أمران أحدهما قواعده المبنية على استقراء اللغة وهذا يمثل نظامها الذي هو جزء منها لا يتصور من دونها أو خارجها، وأمر آخر هو العلل وأساليب الاستدلال وهي أمور عقلية مشتركة بين العلوم الإنسانية على اختلاف في التطبيق. أما الأمر الأول، وهو ما واجه به الحضرمي الفرزدق، فهو نظام اللغة وليس التمسك به تسليطًا للنظام (النحو) على اللغة بل تسليطٌ للغة نفسها على الاستعمال المخالف. فاستعمال الفرزدق يمثله هو لا اللغة كلها. هناك لغة ذات نظام وهناك كلام يومي يوافق نظام اللغة أو يخالفه بعض المخالفة.

الوقفة الخامسة، تقول الباحثة:

> **"فالخطاب النحوي متهم منذ النشأة بأنه متأثر بالمنطق الأرسطي الذي يهتم (بالصورة) أكثر من (المادة) بينما يرى المحدثون أن درس اللغة ينبغي أن يركز على (المادة) لا على (الصورة)، أي على بنية اللغة العميقة بدلاً عن البنية السطحية. فتأثير المنطق في الذات الممارسة للخطاب أبعده عن درس واقع اللغة نفسها"[(1)].**

لا حاجة إلى العودة إلى حديث التأثر بالمنطق الأرسطي، فقد ورد ما فيه البيان الكافي. ويعنيني هنا أن الباحثة –حسب فهمي لعبارتها- توافق من يقول إن النحو العربي وقف في

(١) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص٩٩.

درسه عند البنية السطحية ولم يلتفت إلى البنية العميقة، وهذا مخالف للصواب؛ إذ لو وقفوا عند البنية السطحية ما أشاروا إلى أصل الوضع ولا إلى الحذف الواجب والجائز ولا إلى التقديم والتأخير ولا إلى المستتر والمحذوف، ولا إلى المقدر، ويكفي أن أحيل الباحثة إلى مصدر من مصادرها التي نقلت عنها، وهو كتاب عبده الراجحي، الذي أفرد فيه بابا للنحو التحويلي وجعل فيه فصلاً للجوانب التحويلية في النحو العربي، جاء فيه قوله "وبعد، فهذه أهم الجوانب التي تقرب النحو العربي من المنهج التحويلي في العصر الحديث، ومن الواضح أن (الأصل العقلي) فيهما كان حقيقًا أن يفضي إلى هذا التقريب، ومن الواضح أيضا أن ما سمي افتراضات أو تقديرات نحوية يمكن أن يفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرة إنسانية، ومن ثمّ كان النظر في المعنى ملازما لهم عند النظر في الأشكال والتراكيب"[1]. وعد الراجحي المعيارية، التي يتهم الوصفيون النحو العربي بها، إذا فهمت في سياق القبول النحوي تشكل أساسا مهما في المنهج، وهي أصل مشترك بين النحوين العربي والتحويلي. وأن ذلك كان من مقاصد نحاة العربية حين تحدثوا عن الواجب والجائز والممتنع[2].

الوقفة السادسة، تقول الباحثة:

> **"والناظر في تاريخ النحو يلحظ أن الفكرة الواحدة يتم تكريسها أحيانا بنمطين متباينين من الخطاب، الخطاب المعياري الأصولي الذي انتهجته مدرسة البصرة، والخطاب الاستقرائي الذي انتهجته مدرسة الكوفة انطلاقًا من منظومتها الفكرية المغايرة للمنظومة البصرية سعيا إلى التميز"[3].**

تؤكد هذه الفقرة أن ما تعرفه الباحثة عن البصريين والكوفيين غير دقيق وأنها لم تطلع على أبحاث الدارسين المتخصصين في هذا المجال وغرها ما وجدته في كتاب ابن الأنباري قديما وما كتبه أستاذ الأدب شوقي ضيف وما راج عند غير المدققين أن بين البصريين والكوفيين اختلافًا جوهريا. والخلاف بين أهل المدينتين في الفرعيات، وهو اختلاف يقع بين

(١) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص١٥٩. ويمكن أن تراجع: داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية (مؤسسة الصباح/الكويت) ص١٥-٢٣.

(٢) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٨.

(٣) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص٩٩.

النحويين من أهل المدينة الواحدة وأشهر أمثلته خلاف الأخفش لنحاة البصرة، وبين أهل المدينتين اختلاف لا خلاف، وذلك في بعض المصطلحات. ولكن ذلك لا يبلغ حد المغايرة المتصورة في أذهان بعض الباحثين، يقول علي أبوالمكارم: "وانتشار هذه الأخطاء[يقصد في مناهج الفكر النحوي] بين التجمعات النحوية الجغرافية المختلفة، بالإضافة إلى انتشار الأساليب المتبعة منهجيا بينها، يكشف عن فساد تلك الفكرة التي شغلت كثيرا من الدارسين في النحو العربي، قدامى ومحدثين، وهي وجود مدارس نحوية تتميز كل منها بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي، ويؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية واحد في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة لم يخرج عليها وإن تفاوت تأثير بعضها. وإذن ليس ثمة مدارس بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية. وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبق أصولاً واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول"(١).

الوقفة السابعة، تقول الباحثة مفصلة ما أجملته في الفقرة السابقة وتجعل حديثها عن البصريين:

> **"حيث اختارت البصرة نهجا تعليميا، فآثرت التعاطي مع البنية السطحية للغة. فاعتمدت في خطابها التركيز على الشكل المعياري العام للجمل والعبارات، وحلقت بالجدل في فضاء عقلي رحب، تشهد فيه الحضور الملحاح لفكرة (الأصل)، تلك الفكرة التي أريد لها أن تكون ركنا أساسيا في المنظومة الخطابية البصرية. وأفضى بهم الحرص المنهجي على هذه الفكرة إلى التشكيك في معظم الشواهد الكوفية أو تأويلها أو إلغاء حضورها في معظم الأحوال"(٢).**

وهذا قول متناقض فكيف للنحو الذي يقف عند البنية السطحية أن يحلق في فضاء عقلي وأن يلح على فكرة (الأصل)، أليس الأصل هو بنية عميقة. وهل هذه سمة النحو البصري حقّا؟

أما المعيارية فهي سمة للبصريين والكوفيين، ولعل الباحثة تنظر في ما كتبه الحلواني عن

(١) علي أبوالمكارم، تقويم الفكر النحوي، ص٢٤٣-٢٤٤.
(٢) سعاد علي، استصحاب الأصل، ٩٩-١٠٠.

ذلك[١]. ولعلها تتأمل اعتراض الكسائي والفراء على بعض القراءات[٢].

الوقفة الثامنة، تقول الباحثة معلية من شأن الكوفيين:

"أما الكوفة فقد انتهجت نهجا مغايرا حيث رأت أن الشكل والمضمون هما هدف الدرس النحوي ومجال تركيزه. فالبنية السطحية والبنية العميقة قادرتان على الاندماج الكامل في منهج معرفي يقوم على الاستقراء المحض للحقل التوثيقي بعيدا عن أخذ واقع الرفعة اللغوية من حيث الكم والكيف في الاعتبار، وبعيدا عن الفرضيات العقلية والأصول المنطقية، فكل شاهد مسموع يمكن القياس عليه، وهكذا اتسعت عندهم مظلة القياس واحتدم السجال بينهم وبين نظرائهم من البصريين"[٣].

تصور الباحثة الكوفيين تصوير من لم يقرأ حرفًا واحدا في كتاب الإنصاف، وإني أدعوها لقراءة دراسة من أهم الدراسات في هذا الميدان وهي (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف)، وننقل منه قول المؤلف: "ولنحاة الكوفة اهتمام بالأصول كنحاة البصرة، فهم يفصلون مثلهم بين عوامل الأسماء وعوامل الأفعال، ويجدون أن الحرف لا يعمل إلا فيما اختص به' ولذلك منعوا أن تعمل (أن) المخففة في الأسماء؛ لأنها من عوامل الأفعال، ومنعوا أن تعمل (ما) الحجازية النصب في الخبر، لأنها حرف غير مختص، مثلها في ذلك مثل حرف الاستفهام، وحرف العطف. ويراعون أحكام الأصول ويطبقونها في أقوالهم ومناظراتهم... ويتمسكون بأصل لغوي في العربية، ويطبقونه في غير موضع، وهو: لا يجوز الإضمار قبل الذكر"[٤].

ومن العجيب أن تجعل المعيارية البصرية في مقابل الاستقراء الكوفي، إذ من المعلوم أن البصريين والكوفيين جميعا اعتمدوا على الاستقراء، ولكن البصريين اعتمدوا الاستقراء العلمي المفضي إلى وضع القاعدة اللغوية الصحيحة وهو ما يسمى (الاستقراء الناقص)

(١) محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف (دار القلم العربي/حلب، ١٩٧٤م) ص٣٢٤-٣٢٨، ٤١٣-٤٢٥.

(٢) عبدالكريم بن محمد الحسن بكار، أثر القراءات السبع في تطوير التفكير اللغوي (دار القلم/ دمشق، ١٩٩٠م) ص٦٥-٧١.

(٣) سعاد علي، استصحاب الحال، ص١٠٠.

(٤) محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، ص٣٣٨-٣٣٩.

وبخلافهم الكوفيون الذين لم يجعلوا لأنفسهم حدا يقفون عنده فوسعوا دائرة القياس توسيعا لا يبقى معه للقواعد أهمية، قال سعيد الأفغاني: "أما الكوفيون فلم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر؛ فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن روايته البصري، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه، فانتشرت عليهم قواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق، وضاعت الغاية من وضع النحو فلم يعد –في أيديهم- أداة تيسير لتعليم العربية، بعد أن أصبحت له قواعد بعدد ما جمعوا من شواهد"[(١)].

والاستقراء إنما هو سبيل القياس، وكان الفريقان يقيسان، قال الأفغاني: "فالصحيح أن الفريقين كانا يقيسان، وربما كان الكوفيون أكثر قياسا إذا راعينا (الكم) فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، ولم نعلم لهم مناهج محررة في القياس. أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا (الكيف) –والحق مراعاته- فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب، ولهم في القياس أصول عامة يراعونها"[(٢)].

الوقفة التاسعة، تقول الباحثة:

> **"أما استصحاب الحال فقد** تمّ **اعتماده من قبل ابن الأنباري** في **عداد أصول الخطاب النحوي بينما أغفله ابن جني"[(٣)].**

ولم توثق الباحثة رأيها ولكن هذا القول مذكور في عدد من الكتب التي درست أصول النحو[(٤)].

والقول بإغفال ابن جني لهذا الأصل فيه نظر، قال أحمد سليمان ياقوت: "وعن ابن جني وموقفه من استصحاب الحال؛ فإنا لم نجد له في كتاب الخصائص ذكرا، وهذا شيء غريب، وربما كان تعليل ذلك ما سبق أن ذكرناه، وهو أن استصحاب الحال يدلل على

---

(١) سعيد الأفغاني، في أصول النحو (ط٣، جامعة دمشق/ دمشق، ١٩٦٤م) ص٢٠٦.
(٢) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص٢٠٨.
(٣) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص١٠٢.
(٤) انظر مثلا: عفاف حسانين، في أدلة النحو (ط١، مطبعة دار نشر الثقافة/ القاهرة، ١٩٧٧م) ص١، ٢٨٧. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي (ط١، دار العلوم العربية/ بيروت، ١٩٨٧م) ص١٤٢.

مسائل بديهية أحكامها على العقل، ولا مجال فيها للمناقشة"[(١)]، ولكنه قال أيضا: "كان ابن جني يعرف (استصحاب الحال) بغير شك، وكان يعرف أنه أصل ضعيف، وقدر أيضا أنه يتناول المسائل الجوهرية أو القواعد العامة في النحو، فلم يشأ أن يتناول موضوعه تحت عنوان (استصحاب الحال) بل إنه تناوله في (باب في أن الحكم للطارئ) وبذلك أخذ الموضوع وترك الاسم لا لشيء إلا لكي يعرب عن رأيه في استصحاب الحال كدليل ضعيف. وعنوان هذا الباب (باب في أن الحكم للطارئ) يدل على أن الأحكام الأصلية للظواهر النحوية هي السارية وهي معقد الاعتبار (وهذا هو استصحاب الحال)، إلا إن طرأ عليها طارئ أو جد عليها ما يغير عن أصلها، وينزع عنها مصاحبتها لحال أصلها"[(٢)].

وأما من حيث التطبيق العملي له فيمكن أن نعد من استعماله هذا الدليل قوله: "أهل هذه اللغة جروا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب؛ لأن أصله وأكثر ما جاءت به العرب إخلاص الكسرة وذلك (بيع وخيف) ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير فالتقى ساكنان: العين واللام، فحذفت العين وبقيت الكسرة في الفاء بحالها ولم يعبؤوا بالالتباس"[(٣)].

ومن ذلك قوله: "فإن قلت: ولم سكّنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل إنما كان ذلك؛ لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تتقار على حال واحدٍ؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال، ألا تراهم أمالوا مثل (صار، وطاب) مع أن فيهما حرفًا مستعليا؛ لأنهما فعلان، ولم يجيزوا ذلك في (صالح، وخالد)؛ لأنهما اسمان"[(٤)].

ومن ذلك ما ورد في كتاب الخصائص: "ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمر بني"[(٥)].

---

(١) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني (ط١، مطابع دار الناشر الجامعي/ الاسكندرية، ١٩٨٠م)، ص١٥٦.

(٢) أحمد سليمان ياقوت، دراسات نحوية في خصائص ابن جني، ص ١٥٧.

(٣) أبوالفتح عثمان بن جي، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (ط١، وزارة المعارف العمومية/ القاهرة، ١٩٥٤م) ١: ٢٥٥.

(٤) ابن جني، المنصف، ١: ٢٥٥.

(٥) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين (ط٢، دار الهدى/ بيروت) ١: ١٦٩.

الوقفة العاشرة، تقول الباحثة:

"فهذه الأصول -وهي غيض من فيض- ليست أولية ولا بدهية؛ بل انبجست وترعرعت في حقل الخطاب نفسه ولا حقيقة لها خارجه؛ ومن ثم فهي لا تصمد أمام الاختبار بمعيار اللغة نفسها، ولكنها قطعا تصمد كقضية صادقة في معيار الخطاب النحوي. فمن يجوب حقل اللغة يجد أن بعض الأسماء معربة وبعضها مبني، وكذا الأفعال، وليس ثمة برهان على مدلول (الأصل) كما ورد في نص ابن الأنباري"(١).

التفكير في الأصل وما تغير عنه منهج إنساني يشمل كل ما يحيط به من ظواهر، ولذلك هو بديهة بشكل عام. ولكن قد يقع الاختلاف في تحديد الأصول والفروع، ومن هنا يأتي النزاع في المسألة الواحدة. ومعلوم أن أصول كل ظاهرة تنبجس منها وتترعرع في حقل خطابها. وقد بين لنا تمّام حسان في دراسته الرائعة عن موضوع الاستصحاب كيفية عمل النحوي في تجريد الأصل، فقال: "فالنحوي يبدأ بجمع المادة التي يطلق عليها (المسموع)، ويجري عليها الاستقراء والملاحظة ثم يخضعها للتصنيف، حتى إذا ما استقامت له الأصناف (الأبواب) واتضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مجرد يمثل تصورا ما؛ للتفاعل بين الصور المختلفة لمباني اللغة، هذا التفاعل الذي أطلق عليه النحاة مصطلحي (التغيير) و(التأثير). وحين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلاً لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولاً عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب إلخ..."(٢).

وما احتجت به الباحثة من وجود أسماء معربة وأخرى مبنية هو ما لاحظه النحويون أيضا، وهو ما دفعهم إلى تفسير أحدهما بأنه الأصل والثاني بأنه فرع، وبدون هذا يعسر تفسير الاختلاف بين الأسماء من حيث التصرف الإعرابي، ومع هذا فالنحويون اختلفوا في هذه المسألة، قال ابن عقيل في شرحه: "ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع

---

(١) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص١٠٣.

(٢) تمام حسان، الأصول: دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٨٢م) ص ١١٤-١١٥.

في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال. والأول هو الصحيح، ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء"[١].

ومن العجيب أن تتذبذب الباحثة في اتجاهاتها فتجدها مرة تعيب على النحو أنه يقف عند البنية السطحية فقط، ومرة تتهمه على طريقة الوصفيين بالقول بالأصل.

الوقفة الحادية عشرة، تقول الباحثة:

"ومن هنا تبرز إشكالية الأصل ظاهرة معقدة، وعنصرا حاسما، ينبغي أن يوصف في خصوصيته وتفرده، إذ لا يسمح للذات الممارسة للخطاب بالسؤال عن البرهان الذي يدعمه، أو الدليل الذي يضفي عليه صبغة الصلاحية، رغم أنه يعمل على انبثاق منظومات فرعية بالغة التأثير في الذات المتكلمة. وفوق ذلك فهو يمثل نقطة الحد والنهاية التي تنغلق عندها الأبواب بطريقة قطعية"[٢].

الجملة الواردة أعلاه وهي (ينبغي أن يوصف في خصوصيته وتفرده) إما أنها غير تامة وإما أن حرف الجر المراد هو الباء. أما المبالغة بوصف الأصل بالتعقيد فهو أمر غير مفهوم، ولو أن هناك من البراهين والأدلة ما يغني عن القول بالأصلية ما قيل بها، وكنت قد تمنيت لو أن الباحثة قرأت ما كتبه تمام حسان في هذا الموضوع لكان لها موقف آخر. وإيضاحا لهذه المسألة نقول في المثال الذي عرضت له آنفًا وهو إعراب الأسماء وبناؤها، فنحن إن علّلنا بناء الأسماء بشبه الحروف بقي أن نعلل لإعراب الأسماء، ولكنا لا نجد علة، ولذلك نقول بعلة مقبولة وهي أن هذا أصل الوضع. وبالجملة فهذه أدوات علم وهي خاضعة للتعديل والتغيير متى ثبت فسادها ووجدنا البديل.

الوقفة الثانية عشرة، تقول الباحثة:

"وللوقوف على هذه الظاهرة فسيتم تحليل التشكيلات الخطابية ذات الأصول المستصحبة في الخطاب النحوي في مسائل الخلاف على ثلاثة محاور".

وتقصد الباحثة بالمحاور الثلاثة الاسم والفعل والحرف، ولتحقيق ذلك صنعت لكل محور جدولاً. وتذكّرنا هذه الجداول لأول وهلة بجداول تمام حسان؛ ولكن جداول الباحثة

---

(١) بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (ط١٠، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٥٨م) ١: ٣٤.

(٢) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص١٠٣.

مختلفة كل الاختلاف؛ إذ الجدول مؤلف من خمسة حقول: الأول تذكر فيه الأصل وسمته التشكيلة المستصحبة، أما الحقل الثاني فجعلته للنوع، والتنوع هو من عملها وحكمها الشخصي فنوع الأصل قد يكون صنعيا معياريا، أو صنعيا افتراضيا، أو منطقيا. ولم تشرح الباحثة أساس التنويع زلا مفهومه الدقيق، والمتأمل يقع في حيرة إذ تتشابه عليه الأشياء. أما الحقل الثالث فهو للذات المستدلة أي البصريين أو الكوفيين. أما الحقل الرابع فهو للأطروحات المنبثقة من التشكيلات في حقل الخطاب، ولعلها تقصد موضوع الاستدلال. وأما الحقل الخامس فهو توثيق المسألة في كتاب (الإنصاف) للأنباري.

وكان من واجب الباحثة أن توسع أفق مصادرها فلا تحصرها في كتاب الإنصاف؛ لأنها تأتي بعد غيرها من الباحثين الذين درسوا هذا الموضوع مثل تمام حسان، وقد اعتمد على الإنصاف وعلى كتاب ابن السراج؛ ولكن حسان يلتمس له العذر، وهو أن الموضوع جزء من كتاب كامل عن الأصول، وليس بحثًا مقصورا على الاستصحاب وحده، ومع ذلك فقد أحسن عرض الموضوع كما يفهم من الكتابين، فتحدث عن أصل الوضع في الحرف [أي حرف المبنى] والكلمة [أي الاسم والفعل والحرف] والجملة، ثم تحدث عن أصل القاعدة، ثم تحدث عن العدول عن الأصل، ثم تحدث عن الرد إلى الأصل.

وليست الباحثة معذورة –من وجهة نظر المنهج العلمي- وهي تهدف إلى انتقاد عمل النحاة أن تحصر مادتها في كتاب واحد، وهو كتاب لم يسلم من نقد الدارسين مثل الحلواني الذي انتهى بعد دراسته العميقة لكتاب الإنصاف إلى أن "كتاب الإنصاف لا يصلح لدراسة المذهبين وتحديد سماتهما، لما فيه من تداخل نجم عن تدليس أبي البركات، وجهله بالمصادر الكوفية وما فيها من مواقف لا تختلف عن مواقف نحاة البصرة في كثير من المسائل التي عرضها على أنها خلاف بين المذهبين"(١). وقال عن مسائل الخلاف "كثير من مسائل الخلاف ليست خلافية، وإنما هي من جهل النقلة، أو سوء فهمهم الآراء الكوفية، ولم يكن عمل أبي البركات فيها إلا جمعا لها وتلفيقًا لما نقله من أوهام من سماهم: أهل التحقيق"(٢). وزاد على ذلك أن "أدلة الكوفيين في الإنصاف من عمل أبي البركات، لا من عمل بصريين

(١) الحلواني، الخلاف النحوي، ص ٤٣٧.
(٢) الحلواني، الخلاف النحوي، ص ٤٣٧.

متأخرين كما رأى فايل، ولا من عمل أوائل البغداديين كما يرى الدكتور شوقي ضيف"[١]. ويعقب الحلواني قائلاً "لهذا أرى ألا يدرس المذهبان من كتب النقلة، ولا من كتب الخلاف، ويجب أن تنزع خصائصهما من كتب نحاة المذهبين أنفسهم، وأن تعتمد الدراسة في المنزلة الأولى على أسلوب الموازنة بين الطرفين"[٢].

ومن هؤلاء الباحثين المختار أحمد ديره في كتابه (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء). وجاء فيه قوله: "إنّ الكوفيين لم يختلفوا كثيرا عن البصريين من حيث الأصول بل عدوا النحو البصري أحد أصولهم التي يرجعون إليها، غير أن بعض النحاة واللغويين أرادوا –قاصدين أو غير قاصدين- أن يفرقوا بين المدرستين، ولقد تبين من خلال البحث في الباب الرابع، وفي فصله الثاني، أن أربعين مسألة عدها الأنباري خلافية بين المدرستين ولم تكن في حقيقتها كذلك بل كان أغلبها لا يختلف عن مذهب البصريين، ولم أتتبع كل المسائل البالغة واحدة وعشرين بعد المائة، ومن الممكن أن تكون بقية المسائل لم يختلفوا في جلها، وقد وافق الأنباري الكوفيين في سبع مسائل، وأضاف صاحب مدرسة البصرة النحوية، ثلاث مسائل، وافق فيها رأي الكوفيين"[٣]. وقال أيضا "ولا يفوتني أن أذكر أن الذين كتبوا عن المذهب الكوفي كالأنباري مثلاً إنما كان يكتب من وجهة نظر بصرية"[٤].

الوقفة الثالثة عشرة، تقول الباحثة:

"فبرغم انتماء الخطابين البصري والكوفي إلى حقل واحد فهما لا يظهران معا بل يتعارضان فيما بينهما، وبسبب ما ترتب على اختلاف الأدوات والمنهج، فهما غير قابلين لأن يندمجا بل يشكلان خيارا؛ بين الموقف البصري الموجب المنفتح إزاء هذا الأصل، والكوفي السالب الحذر. والخطابان يتمتعان بالخصوصية والاستقلالية، حيث استطاعت المدرستان كلتاهما الانفراد بمذهب انطلاقًا من قواعد

(١) الحلواني، الخلاف النحوي، ص ٤٣٧.

(٢) الحلواني، الخلاف النحوي، ص ٤٣٧.

(٣) المختار أحمد ديره، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء (ط١، دار قتيبة/ بيروت، ١٩٩١م) ص٤٢٩.

(٤) المختار أحمد ديره، دراسة في النحو الكوفي، ص٤٣١.

بعينها فكانت لها اختيارات مخالفة وآراء متعارضة"[١].

أقول قد نقلنا آنفًا من أقوال الباحثين ما يكشف عن خطأ الوهم في اختلاف الكوفيين عن البصريين على هذا النحو الذي بالغت عبارة الباحثة في تصويره، والمعلـوم تاريخيـا أن البغداديين جمعوا بين مذهب البصريين والكوفيين، والنحو التعليمي الذي ساد عند المتأخرين منذ كتب ابن مالك ألفيته ليس نحوا بصريا خالصا؛ بل هو مزيج من النحـوين البـصري والكوفي وغيرهما مما ارتضاه جمهور النحويين.

الوقفة الرابعة عشرة، تقول الباحثة:

"وعلى هذا النسق فإن إحداث التغيير يجب أن يتم على مستوى التـشكيلة الخطابية نفسها، ليفسح ا ال لانبثاق مفاهيم مستحدثة وخيارات لاحقة، ويمكـن بذلك إعادة إنتاج نظام الخطاب نفسه. خذ على سبيل المثال: التشكيلات الخطابية برقم ١و٢ في الجدول رقم (٣): (الأصل أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعـال) و(الأصل أن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء)، وضع بدلاً عنها (الأصل أن بعض العوامل مشتركة) وبذلك تنهار الأطروحات المنبثقة عن التشكيلة الخطابيـة الأولى، فلا تحتاج الذات المتكلمة إلى تقدير (أن) مضمرة بعد (حتى) و(لام التعليـل) و(لام الجحود). ويمكن لـ(كي) أن تعمل النصب في الأفعال والجر في الأسماء، وكـذلك يمكن لـ(أن) المخففة من الثقيلة أن تعمل في الأسماء والأفعال معا، وهكذا يمكـن التعاطي مع سائر التشكيلات الخطابية"[٢].

وأقول الباحثة تخرج من تأصيل لتدخل في آخر لتثبت فساد الأول، وهـذا التأصـيل الذي تأتي به يجب اختباره والاطمئنان إليه قبل التسرع باستعماله سلاحا لهدم أصل قائم. أما من الناحية النظرية البحتة فيمكن القول إن كل نظرية صالحة يمكن أن يؤتى بغيرها وتكـون صالحة أيضا، وقد لا دم غيرها، بل تطورها أو توازيها أو تكون أصلح منها للتطبيق، وإلى أن يأتي الباحثون المحدثون بذلك في لغة مفهومة ورؤية يمكن الاستفادة منها سيبقى الأمـر على ما ألفناه.

أما ما ذهبت إليه وهو قولها "الأصل أن بعض العوامل مشتركة" فيثير سؤلاً: ما الحاجة إلى التأصيل وقد قالت بعض العوامل؟ إن الهدف من التأصيل بيان ما خرج عن الأصـل. ثم

---

(١) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص١١٠.

(٢) سعاد علي، استصحاب الأصل، ص١١٢.

ألم يخطر بالبال أن النحويين يقلبون المسألة الواحدة ولا يتركون احتمالاً رياضيا إلا طرقوه. والباحثة مترددة بين المذهب الوصفي وغيره من المذاهب حتى اختلطت عليها الأمور، فالقول بالعوامل المشتركة هو قول الوصفيين الذين لا يذهبون إلى أكثر من وصف الظاهرة اللغوية حسب البنية السطحية لها. وهذا ما يدعوهم إلى القول بأن (حتى) ولام التعليل تعمل في الأسماء والأفعال بلا اختلاف. وهم بهذا يغفلون عن مسألة جوهرية وهي المعنى. النحويون وهم يؤسسون أصولهم يعتمدون على المبنى والمعنى معا، ولا يقفون عند حدود المباني وحدها. وهذا الرأي الذي تذهب إليه الباحثة يغفل مسألة مهمة وهي أن المشترك بين الأفعال والأسماء لا يعمل في أحد منهما، وهذا أصل مقرر عندهم.

إذن العوامل الخاصة بالأسماء وتجر الأسماء، وهي حروف الجر، لا تعمل في الأفعال لجملة أمور:

١-ليس من دليل عقلي ولا نقلي يدلنا على عملها في الأفعال.

٢-أن الأسماء بعدها مجرورة، وأما الأفعال فإن جاءت بعدها فهي منصوبة؛ ونحن بحاجة إلى تفسير ذلك.

٣-بعد دخول لام التعليل على الفعل يحول معناه إلى الاسمية:

جاءت فاطمة لتتعلم ← جاءت فاطمة للتعلمِ

ولا يفهم معنى الاسمية إلا بتقدير (أن) السابكة، أي المصدرية.

٤- أنّ (أن) المصدرية يجب إظهارها مع الفعل المنفي:

أسرعت فاطمة لئلا تتأخر.

وتجيز الباحثة أن تعمل (أن) المخففة من (أنّ) في الأسماء والأفعال، ولا أعلم كيف يجوز هذا وهي لا يظهر لها عمل في الأسماء، وهي مختلفة من حيث معناها عن الناصبة الأفعال، وتحل أنّ المشددة في موضع المخففة ولكنها لا تحل في موضع أن المصدرية، تقول:

علمت أنْ سيأتي زيد ← علمت أنه سيأتي زيد

ومتى ولي الفعل (أن) المخففة فصل بينهما، ويتعين الفصل إن خيف التباسها بالمصدرية.

أما كي فلست أعلم كيف يمكن أن تعمل في الأسماء؟! كنت أود لو زودتنا الباحثة

بمثال واحد.

فهل القضية استبدال أصول بأصول؟ إن كان الأمر كذلك فهو أمر مشروع بشرط أن يكون لذلك ثمرة تفوق ما وصل إليه الأوائل.

* * *

المصادر والمراجع

بكار؛ عبدالكريم بن محمد الحسن:

أثر القراءات السبع في تطوير التفكير اللغوي (دار القلم/ دمشق، ١٩٩٠م).

ابن جني؛ أبوالفتح عثمان:

-الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين (ط٢، دار الهدى/ بيروت)

-المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (ط١، وزارة المعارف العمومية/ القاهرة، ١٩٥٤م)

حسان؛ تمام:

الأصول: دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٨٢م)

حسانين؛ عفاف:

في أدلة النحو (ط١، مطبعة دار نشر الثقافة/ القاهرة، ١٩٧٧م)

الحلواني؛ محمد خير:

الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف (دار القلم العربي/حلب، ١٩٧٤م)

ديره؛ المختار أحمد:

دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء (ط١، دار قتيبة/ بيروت، ١٩٩١م)

الراجحي؛ عبده:

النحو العربي والدرس الحديث، ص١٥٩.
سعيد؛ عبدالوارث مبروك:
في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية (ط١، دار القلم للنشر والتوزيع/ الكويت، ١٩٨٥م)
سليم؛ عبدالفتاح:
المعيار في التخطئة والتصويب (ط١، دار المعارف/ القاهرة، ١٩٩١م).
عبداللطيف؛ محمد حماسة:
الجملة في الشعر العربي، (مكتبة الخانجي/القاهرة، ١٩٩٠م.).
عبده؛ داود:
دراسات في علم أصوات العربية (مؤسسة الصباح/الكويت).
ابن عقيل؛ اء الدين عبدالله:
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (ط١٠، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٥٨م).
أبوالمكارم؛ علي:
-أصول التفكير النحوي (الجامعة الليبية، دار القلم/ بيروت، ١٩٧٣م).
-تقويم الفكر النحوي (دار الثقافة/ بيروت).
نحلة؛ محمود أحمد:
أصول النحو العربي (ط١، دار العلوم العربية/ بيروت، ١٩٨٧م).
ياقوت؛ أحمد سليمان:
دراسات نحوية في خصائص ابن جني (ط١، مطابع دار الناشر الجامعي/ الاسكندرية، ١٩٨٠م).